مجلة أضواء

العدد التاسع والستون
ايلول/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد التاسع والستون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	اميركا والدولة الاسلامية، غياب الحرب المتوازية	جاسم محمد	رؤية	3
2	رقصُ «الدواعش» على أنغام بايدن	وفيق السامرائي	الشرق الأوسط	7
3	انتصار آمرلي ... الأسباب والدلالات	المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي	العراق تايمز	9
4	ضرورات تفعيل مبدأ اللامركزية الادارية للنظام السياسي في العراق	د. عبد المنعم عنوز	صوت العراق	11
5	شكـل الحكـومـة .. سياسيـة بامتيـاز	حسين الزورائي	الدستور	15
6	قراءه في عقود الخدمة الفنية لجولات التراخيص النفطية	شاكر عبد موسى الساعدي	كتابات	18
7	عندما تستخدم "الوطنية" لخداع المواطنين	عادل عبد المهدي	المواطن نيوز	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اميركا والدولة الاسلامية، غياب الحرب المتوازية[1]

محتويات العدد

قررالرئيس الأمريكي، أوباما يوم 9 اوغست 2014، وقال إنه"أصدر توجيهات إلى الجيش الأمريكى بالقيام بضربة جوية تسمح بفتح الطريق للقوات العراقية لكسر الحصار الذى يفرضه تنظيم "الدولة الإسلامية" داعش على الأيزديين فى جبل سنجار، والا تستطيع الولايات المتحدة ولا يجب أن تتدخل كلما حدثت أزمة فى العالم" (..) وأكد على أنه لن يسمح بـ"جر أمريكا إلى حرب أخرى فى العراق ".وحدد أوباما خطوات اميركا للتعاطى مع الأزمة فى العراق التي تركز على حماية مواطنيها.

اما الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الاركان المشتركة الامريكية فقال، ان مسؤولين قلقون من احتمال ان يعود مواطنون اوروبيون او امريكيون الي بلدانهم وقد تملكتهم نزعة التشدد بعد مشاركتهم في القتال في العراق او سوريا.

اكد العراق يوم 18 اوغست 2014 تطهير سد الموصل بشكل كامل من قبل قوات مكافحة الارهاب وقوات البشمركة باسناد جوي مشترك اميركي عراقي. واعترف التنظيم بانسحابه من منطقتي حدوديتين مع اقليم كردستان، وقال انه كان "قاب قوسين او ادنى من فتح عاصمتهم اربيل لولا استنجادهم بسيدهم الصليبي واشنطن"، كما ورد في بيان للتنظيم بعنوان "التصدي للحلف الاميركي الكردي."

نشر تنظيم "الدولة الاسلامية" يوم 18 اوغست 2014 شريط فيديو يظهر فيه مسلح ملثم ينتمي للتنظيم وهو يقطع رأس الصحافي الاميركي جيمس فولي . كما تضمن الشريط تهديدا بقتل أمريكي آخر يحتجزه التنظيم اذا استمرت الغارات الجوية ضد المقاتلين الإسلاميين في شمال العراق. قال "فيليب بالبوني" مدير عام موقع "غلوبال بوست"الأ خباري الذي كان "فولي" يعمل لحسابه أثناء تغطيته الحرب في سوريا حيث خطف في نهاية 2012، إن خاطفي الصحافي الأمريكي كانوا على اتصال بعائلته وبه شخصيا خلال الأسابيع التي سبقت إعدام "جيمس فولي" على أيدي الجهاديين. وقال "كنا على اتصال بالخاطفين وبدا انهم كانوا في وقت ما متقبلين لفكرة التفاوض على إطلاق سراحه" ولكن الخاطفين غيروا موقفهم لاحقا وقطعوا الاتصال معنا."

1 جاسم محمد - رؤية

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ردود فعل

جائت ردود فعل المسؤوليين في الادارة الاميركية سريعة في اعقاب نشر الفديو، قال مسؤولي البنتاجون: "التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الاسلامية يفوق أي شيء شاهدناه." وقال وزير الدفاع الامريكي تشاك هاجل للصحفيين في البنتاجون "هم يمثلون تهديدا وشيكا لكل مصالحنا سواء كانت في العراق او اي مكان اخر." قال قادة عسكريون امريكيون ان متشددي تنظيم "الدولة الاسلامية" لديهم وسائل متطورة وموارد مالية وقوة عسكرية تجعلهم يمثلون تهديدا كبيرا للولايات المتحدة ربما يفوق التهديد الذي شكلته القاعدة في وقت ما. اما البيت الابيض فاعتبر مقتل الصحفي هجوما على الولايات المتحدة.

دان وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بشدة مقتل الصحفي الأمريكي جيمس فولي على يد تنظيم داعش. في حين وصف الامين العام للامم المتحدة بان كي مون اغتيال الصحافي الاميركي بانه جريمة رهيبة، بينما دان وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند اعدام فولي بعد بث تسجيل فيديو على الانترنت يتضمن لقطات لعملية قطع رأسه.

إستراتيجية اوباما في محاربة الارهاب

كانت وماتزال إستراتيجية ادارة اوباما في مكافحة الارهاب تتميز بالتردد والمهادنة مع الخصوم، فالادارة الاميركية سبق لها ان تفاوضت مع خصومها من طالبان وربما من القاعدة او مع "الدولة الاسلامية" واليوم مع حزب العمال الكوردستاني. تجربة الولايات المتحدة في العراق وفي المنطقة الغربية مابعد الغزو الاميركي عام 2003، جعلت الاستخبارات المركزية والبنتاغون ان يفتحو قنوات مع قيادات القاعدة سابقا. المعتقلات في العراق ايضا كانت توفر للاستخبارات والبنتاغون الكثير من قنوات الاتصال مع التنظيمات "الجهادية". الولايات المتحدة استطاعت عام 2005 ان تشكل الصحوات في العراق وتهزم القاعدة بقيادة الجنرال باتريوس. هذه التجربة يبدو ان واشنطن او البيت الابيض لم يعد قادرا على توظيفها او تطويرها في مواجهة القاعدة و" الدولة الاسلامية" الاسباب:

ان الادارة الاميركية لم تطور بعد سياساتها في مكافحة الارهاب والتي اصبحت غير قادرة على موازاة التطور السريع الذي يحدث في ميكانيكية الارهاب وما يحققه التنظيم من توسع.

إن القوات الاميركية مازالت تستخدم التكتيك التقليدي في مواجهة الارهاب وهو، الطيران اي الضربات الجوية والقوة الضاربة، النخبة، وهذه الاجرائات اصبحت لا توازي حركة ونشاط "الدولة الاسلامية."

اعتماد واشنطن على الطيران المرتفع، رغم تأثيره لكن لايتماشى مع تكتيك الدولة الاسلامية، وحرب الانفاق والبيوت المفخخة والدروع البشرية والرهائن.

إن قيادات "الدولة الاسلامية" تحديدا تحولت الى شبكة عمل اكثر من تنظيما مغلقا، وهذا يعني انه لايمكن حصرها في جغرافية معينة وتحولت بديلا ايدلوجيا "فكريا" للقاعدة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

القيادات المائعة "للدولة الاسلامية" بان هذه القيادات اصبحت غير منظورة على الارض مثلما هي موجودة عن القاعدة التنظيم المركزي او في اليمن. فهي تستخدم اسلوب الهجوم والاختفاء.

الاستخبارت المركزية اثبتت عدم قدرتها على تغطية المعلومات حول تنظيم "الدولة الاسلامية"في سوريا والعراق والمنطقة.

إن التوسع السريع في دول الجوار وضم فصائل "جهادية" مقاتلة اخرى، يساعد التنظيم على التخفي وتظليل الخصوم، وهذا مافعله التنظيم قبل وبعد اعلان خلافته يوم 10 يونيو 2014.

إن تنظيم "الدولة الاسلامية" يعتبر تنظيما سريع الحركة ويتركز في الدول الفاشلة، اي ينشط خارج مناطق السيطرة ويحصل على ملاذات وحواضن امنة.

ترتكز اميركا في مواجهة التنظيم على سياسة "خصخصة الحروب" اي تجنيد مجموعات محلية للقتال بالوكالة وهذا تاثيرها اقل من القوات المدربة، بالاضافة الى احتمالات التسرب بالمعلومات والتسلح وهذا ماحصل في سوريا، اي ان اميركا مازالت تراهن على القتال بالوكالة.

فقدت القوات الاميركية قدرتها على الامساك بالسيطرة في الساحات القاعدية التي بدئت تشهد توسعا سريعا في مناطق واسعة في العالم خاصة في افريقيا وجنوب اسيا ومنطقة الشرق الاوسط وهذا يعني ان اميركا فقدت القدرة على السيطرة.

التداعيات

- إن "الدولة الاسلامية باستطاعتها تهديد الولايات المتحدة والغرب، بتهديد مصالحها في المنطقة.
- إن "الدولة الاسلامية" تمتلك مؤيدين وخلايا نائمة في الولايات المتحدة وفي اوربا، وهذا يبرهن ان التنظيم يعتمد الاستخبارات في عمله اكثر من قدرته العسكرية.
- نجح تنظيم "الدولة الاسلامية" بمخاطبة الغرب اعلاميا وبالطريقة التي تثير اهتمامهم وفي نفس الوقت اثارة الرعب والصدمة، وهذا انعكس في تصريحات وزير الدفاع الذي افادت بان هذا التنظيم فاق تنظيم القاعدة وربما فاق تقديرات البنتاغون والاستخبارات المركزية. وهذا يعني ان الاستخبارات المركزية الان في مرحلة مراجعة لخططها وسياساتها في المنطقة لمواجهة " الدولة الاسلامية."
- ظهور سياسة اميركية واوربية جديدة في المنطقة ولو مرحليا تتضمن التقرب من الانظمة والمشاركة في مواجهة تهديدات الارهاب، بعد ان كانت تنفرد بنشر قواتها.
- اعادة اتصالات الاستخبارات والبنتاغون علاقاتها القديمة مع بعض الزعامات العشائرية المتحالفة مع التنظيم او الواقعة تحت سيطرتها بشكل قوي جدا.
- حصول التنظيم على متطوعيين جدد، يشار ان التنظيم شهد توسعا عموديا وافقيا في سوريا والعراق والمنطقة، فبعد ان كان حجمه يقدر ب ثمانية عشر الف مقاتل، الان التقديرات تشير الى ان التنظيم يملك اكثر من خمسين الف مقاتل فقط في سوريا وربما سبعون الف في العراق،

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اما المقاتلون الاجانب، فشهد تصاعدا ايضا لكن رغم ذلك لايتجاوز بضعة الالاف من الاوربيين. الخارجية الاميركية يوم 22 اوغست 2014 قدرت المقاتليين الاجانب باثنتي عشر الف من خمسين بلدا، لكن تبقى الاعداد الخارجة والداخلة من اوربا بمعدل مئتين مقاتل من كل بلد رغم ان المقاتليين الاجانب من بريطانيا تجاوزت ال اربعمائة مقاتل.

إن التحدي الاكبر امام دول المنطقة لمكافحة الارهاب في المنطقة، هو امكانية فصل هذا التنظيم عن حواضنه، بعد ان استطاع كسب الكثير من الزعامات والعشائر والمجموعات المسلحة في العراق وسوريا ويمسك لسيطرة على الاخرين وسط الفراغ السياسي. وهذا مايثير الكثير من التسائولات عن نوع السياسات التي ممكن اتباعها. تبقى الولايات المتحدة واوربا تهتم في شأن عودة المقاتليين الاجانب الى اوطانهم اكثر من امن المنطقة، وهذا يعكس بان الولايات المتحدة والغرب لحد الان لم تعد تفهم التعامل مع المنطقة وفي سياسات مكافحة الارهاب النى عادة تخلق خصوم اكثر، لذا يبقى الرهان على السياسات الاقليمية للمنطقة مع دعم دولي، هي الكفيلة في مواجهة الارهاب.

أن حادثة قتل الصحفي الاميركي بهذه الطريقة الارهابية الفضيعة كانت مقصودة من قبل "الدولة الاسلامية" لمواجهة الضربات الجوية التي تتعرض لها من الطيران الجوي الاميركي." الدولة الاسلامية" من المتوقع ان تستخدم رهائن اخرى لتصعيد تهديداتها، ويبدو انها بالفعل نجحت بتفعيل هذه الحادثة اعلاميا لتضرب بتداعياتها الراي العام والمجتمع الدولي، هذه الحادثة كأنها فتحت اعين الغرب واطراف دولية عن حجم التهديدات الارهابية المحتملة لامنها الوطني، لكنها للأسف كانت تتجاهل مئات الالاف من ضحايا الارهاب في سوريا وفي العراق. الاهتمام الغربي ربما لا يصل الى نشر القوات والجهد العسكري بقدر مايركز على الدعم بالمعلومات والاستخبارات والتسلح.

*باحث في قضايا الإرهاب والإستخبار

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

رقصُ «الدواعش» على أنغام بايدن[2]

محتويات العدد

مرة أخرى عاد نائب الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الحديث عن تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات (سنية، وشيعية، وكردية)، وكلما يتقدم الإنسان في العمر والوظيفة يفترض أن يزداد خبرة ومعرفة وتجربة وليس العكس. غير أن السيد بايدن بقي يدور في دائرة الخطأ والأوهام نفسها، ورغم أن العراق يأخذ حيزا مهما من اهتمامات الإدارة الأميركية، إلا أن السلوك الأميركي بقي قاصرا عن فهم الوضع العراقي، وليست هذه هي المشكلة الحاسمة، بل إن المشكلة تكمن في أن كثيرا من السياسيين العراقيين تعلموا التبعية في المواقف بعيدا عن أبواب الثقافة التي باتت متاحة إلا لهواة التخلف.

كتبنا سابقا عن الأقلمة والفدرلة ومخاطر هذه التوجهات، وأتمنى هذه المرة أن يتوقف السياسيون الأميركيون عن التدخل في رسم مستقبل العراق، وتجنب المساهمة في تحويله إلى كرة نار ستتدحرج إلى كل الاتجاهات. وعلى الأميركيين تجنب التدخل العسكري البري المنفرد أو الثنائي في العراق، تجنبا للانزلاق بحسابات خاطئة وتبديد أموال تتسبب في أزمة مالية عالمية جديدة قد تؤدي إلى انهيارات يصعب تداركها. فالعراقيون قادرون - إذا سلموا من الآراء الأميركية - على دحر «الدواعش» ومن تآمر معهم دون الحاجة إلى مساندة أي طرف، بعد أن يستكملوا إعادة ترتيب أوضاعهم وتجهيز قواتهم.

وعند الحديث عن الفيدرالية يبقى الأكراد خارج المعادلة، لأنهم خطوا طريقهم ويتمتعون بما هو أكثر من المفهوم الفيدرالي، حيث يحصلون على موارد مالية عالية ويتقاسمون مناصب العراق المركزية، فيما يمتنعون حتى عن إتاحة الفرصة للدولة للتعرف على أمنهم وسير أعمالهم! وإذا كان من حقهم رفض أي توجه لتشجيع تقسيم إقليم كردستان إلى إقليم سوران في السليمانية وإقليم بهدنان في أربيل - ولكل منهما لغة خاصة أو لهجة مميزة - فمن حق العراقيين الاحتجاج على تعمد «رئاسة الإقليم» والمتشددين الترويج لثقافة الأقلمة سعيا لتقسيم العراق - خلافا للتوجهات المعتدلة للرئيس السابق جلال طالباني - فالقصة واضحة «حتى لو ارتدى مسؤولو رئاسة الإقليم ربطات عنق سوداء حزنا على سنة عرب العراق»، لكن معظم السياسيين العراقيين ضعفاء وجهلاء!

كثير من شباب السنة والبسطاء يرون في الإقليم والفيدرالية خلاصا من حكم يقول لهم المتأثرون بدعايات موجهة إنه حكم شيعي، وقد أُثري سياسيون سنة بصورة جشعة، ويتحركون في بغداد في راحة تامة دون مضايقة، إلا من باتت أوضاعهم معروفة. غير أن هؤلاء الشباب الطيبين لم يدركوا المخاطر الكبيرة التي تنجم عن الأقلمة. فمن المستحيل أن يشمل سنة بغداد وإلى أقصى الجنوب وسنة ديالى بأي إقليم سني، وقصة سامراء بالغة التعقيد،

2 وفيق السامرائي – الشرق الأوسط

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لأنها كانت ضمن محافظة بغداد حتى عام 1975، فضلا عن وجود نسبة عالية من الشيعة في مدينتي بلد والدجيل القريبتين إلى سامراء، ووجود مراقد الأئمة ووجود سد سامراء الاستراتيجي الحاسم لأمن بغداد وهو معلوم لدى القيادات العراقية العليا. وإذا كان كل هؤلاء خارج نطاق الإقليم، فلمصلحة من تقسيم الشريحة السنية؟

طرح مشاريع التفكيك وشعارات السياسيين الفارين الطائفية أفقدت الشيعة الحماس لتحرير الموصل، فالأصوات بدأت ترتفع قائلة: لماذا يضحي الشيعة بأبنائهم وثرواتهم من أجل تحرير الموصل من قبضة «الدواعش» وأهلها لا يريدون العيش مع الشيعة؟ وهذا سيؤدي إلى تحويل المدن السنية المحتلة إلى كومة من الدمار وكتلة من نار، لأن من دون الحكومة المركزية في بغداد لا يمكن تحرير المناطق المسيطر عليها من قبل «الدواعش». وحتى إذا قامت القوات المسلحة العراقية بتحرير المدن وانسحبت فسوف تسقط مرة أخرى بيد «الدواعش»، ولا تصدقوا ما يقوله تجار السياسة، وقد حذرناهم تحريريا قبل سقوط الموصل ولم ينفع معهم.

الأقلمة والفدرلة مشروع لتقسيم العراق ولتكوين دولة «الدواعش»، وحتى إقليم كردستان سيتحول إلى كرة من نار، لأن موقف الجوار وتوازنات القوى معروفة، فأصدقاؤه بعيدون وخصومه قريبون، ومن مصلحة الشعب الكردي وحقه وصول التغيير الديمقراطي إلى الإقليم أسوة ببغداد، وعلى حكومة بغداد أن تكون قوية بمواقف عادلة. أما السيد بايدن فليته ينظر برؤية تخيلية تتيح له مشاهدة «رقص الدواعش على أنغام مشروعه»، لأنه أفضل هدية لهم، ولو تخيل الأميركيون مثل هذا التخيل لما وقعت هجمات 11 سبتمبر (أيلول) 2001.

فرفقا بالعراق، ورفقا بالعالم وأمنه واقتصاده.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

انتصار آمرلي ... الأسباب والدلالات[3]

محتويات العدد

لقد أثلج المقاتلون العراقيون الغيارى صدورنا وأعادوا شيئاً من البسمة إلى الوجوه التي علاها الحزن والأسى، حينما توّجوا اليوم انتصاراتهم على خوارج العصر المجرمين المتعطشين للدم والخراب بتحرير مدينة آمرلي الصامدة المجاهدة وفك الحصار عن أهلها ودخول القوات الظافرة من جيش وشرطة وفصائل مسلحة وحشد شعبي لها وفتح الطرق المؤدية إليها.

إن النصر لا شك من الله تعالى [وَمَا النَّصْرُ إِلاَّ مِنْ عِندِ اللّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ] (آل عمران:126) [إِن يَنصُرْكُمُ اللّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ] (آل عمران:160) ولكن لهذا النصر أسباباً ومقدمات، منها:

1- شعور الجميع بالمسؤولية وتحمّلهم لها وقيامهم بواجبهم، ابتداءً من مراجع الدين الذين يعون دورهم الكبير والمؤثر فاتخذوا الموقف الحازم المناسب للحدث من دون مجاملة ومداهنة، إلى السياسيين الذين غلّبوا المصالح العامة على مصالحهم الخاصة وشاركوا في التعبئة العامة وتأسيس الجيش الرديف للجيش النظامي، إلى الشعب الذي هبّ لنصرة إخوانهم المستضعفين المظلومين تلبية لقوله تعالى: [وَمَا لَكُمْ لاَ تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاء وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيراً] (النساء:75) وللحديث الشريف: (من سمع رجلاً ينادي يا للمسلمين ولم يجبه فليس بمسلم) وهكذا توحّد الجميع حول هذه القضية فبارك الله تعالى لهم في وقفتهم وأنزل عليهم النصر.

2- الاهتمام الإعلامي الذي نالته هذه القضية بعد أن مرّت أسابيع على حصار آمرلي من تمام جهاتها من دون أن يذكرها أحد إلا أفراد قلائل كانوا يتواصلون مع أهلها عبر الهواتف ويتعرفون على احتياجاتهم وكيفية مساعدتهم وكانوا يتحركون على طيران الجيش الأبطال ليقوموا بإيصال الغذاء والدواء والسلاح الذي هم أحوج ما يكون إليه، وبقي النسيان يلفها حتى وقعت الكارثة على إخواننا المسيحيين والإيزيديين في سهل نينوى وفي جبل سنجار وسلط الإعلام عليهم وحصل تحرك دولي لمساعدتهم وإنقاذهم فشعر المتخاذلون والانتقائيون بالحرج وتحركوا باتجاه هذه المحنة، فبدأ الإعلام بتغطيتها وخرجت المظاهرات لنصرة المحاصرين والمطالبة بنجدتهم، ممّا ساهم في إيجاد موقف وطني موحّد.

3- التغييرات السياسية خلال الشهرين الماضيين والتي اقترنت بتنازلات ساهمت بفك بعض العقد وإزالة بعض العقبات وأعادت الأمل في توحيد العراقيين والمضي بمشروع وطني واسع يحفظ للجميع حقوقهم ويزيل مخاوفهم، فدفع عدداً أكبر للانخراط في عمليات تحرير البلاد.

ولهذا النصر دلالات ومعطيات ومواعظ، منها:

3 المرجع الديني الشيخ محمد اليعقوبي - العراق تايمز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

1- إن العراقيين قادرون على أن ينهضوا ويبنوا بلادهم ويحموا شعبهم ويتقدموا في طريق السيادة والحرية والازدهار والوحدة، إذا اتحدوا وأخلصوا نياتهم وشحذوا هممهم وأطاعوا قياداتهم المخلصة العاملة، ولقد حاولت بعض وسائل الإعلام والجهات السياسية في الداخل والخارج أن تنسب الإنجاز اليوم إلى مشاركة الطيران الغربي في العمليات إلا أن المراسلين الإعلاميين في ساحة العمليات نفوا وجود هذه المشاركة حتى على مستوى إلقاء المعونات الغذائية.

2- إن المجرمين المتوحشين جبناء ينهزمون أمام صمود ذوي البصائر والعقيدة وليس لهم وسيلة إلا الولوغ في الجريمة لإرهاب الخصم وهزيمته بالرعب.

3- إن التحشيد الإعلامي وإثارة الرأي العام تجاه قضية معينة يضغط على المعنيين بها ويأتي بنتائج مثمرة، ونحن الآن أمام امتحان آخر لا يقلّ عن كارثة آمرلي وهم ضحايا قاعدة سبايكر الذين تستنهضنا دماؤهم لمعرفة تفاصيل ما جرى والمسؤولين عن الجريمة وإنزال العقوبات العادلة بهم.

4- إدامة هذا الزخم المعنوي وهذا التوحد ولنستثمر هذه الأجواء الإيجابية لإنجاح المشروع الوطني.

وأوصي أبناءنا المقاتلين أن لا يغترّوا بالنصر فينسوا ذكر الله تعالى الذي منّ عليهم به، كما حصل في بعض التجارب السابقة؛ فيُسلب النصر، وأن يبقوا يقظين حذرين [وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً] (النساء:102)

5- لا يحق لنا أن نسترخي ونظن أن المعركة قد انتهت لأن العدو المولغ في الجريمة سوف لا يتوقف هو وأسياده الذين يدفعونه ويموّلونه ويعدّون له الخطط، ولكن الله تعالى وعدكم بالنصر وإطفاء كل فتنة يوقدونها [كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَاراً لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ] (المائدة:64).

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ضرورات تفعيل مبدأ اللامركزية الادارية للنظام السياسي في العراق[4]

محتويات العدد

يجمع المختصون بان الدولة الحديثة ليست بحاجة الى الادارة المركزية المطلقة وإنما تحتاج الى تأسيس الحرية السياسية لانتقاء النظام الاداري الذي يخدم هويتها الجغرافية المحلية وتنوعها . ومن الفقهاء من يذهب ابعد من ذلك عندما يعتبر الدولة دون المؤسسة اللامركزية لا يمكن للأمة فيها ان تكون لديها روح الحرية. كيف تتحقق هذه الفرضية كي تكون منتجة لآثارها في البناء والتطور ؟ وما هو مقدار واقعيتها في الدول ذات الرغبة المعلنة في اعتماد الديمقراطية ؟ وهل تعتبر اللامركزية الواسعة اداة فعالة ، في حالات الارباك السياسي ، لوقف الدعوة للأقاليم التي قد تفضي الى اضعاف وحدة الدولة وتقسيمها ؟ ان التطرق الى هذا الموضوع يستلزم فهم مضمون اللامركزية وإثرها في بناء الديمقراطية بشكل عام وضرورتها في الواقع السياسي العراقي ألحالي .كما ينبغي تشخيص القواعد القانونية التي تستمد منها قوة الالزام وتكون ضامنة لها في اطار الدستور وتقييم فاعليتها في تحقيق مقاصدها الفعلية ؟ وكيف يتم توفير الاليات اللازمة التي ترسم مضمون التمتع بالصلاحيات وحدودها في الممارسة والتنفيذ والرقابة ؟

- **أولا : مضمون اللامركزية ومبدأ الديمقراطية**
- من المنطق القول بان مبدأ للامركزية لن يتحقق عندما يكون هيكل الدولة تنظيما سياسيا اوكلت اليها مهمة ادارة المجتمع لمفردها باعتبارها بناء فوقي . وهذا يعني انها ستعمل بهيئة تنظيم سياسي مستقلا عن المجتمع . ان هذا الشكل من البناء الهرمي للسلطات الذي يصدر قراراته من القمة لوحدها لا يمكن ان يؤسس لنظام ديمقراطي لأنه يتجاهل دور وفاعلية عناصر المجتمع الاساسية في تقرير كينونته وعوامل حياته الاقتصادية وأمنه الاجتماعي واستقراره السياسي. وهذا هو حال البلدان ذات النظام المركزي المطلق لإدارة السلطات العامة وفق فلسفتها والياتها الخاصة التي تفرضها على الجميع دون مشاركة الهيئات المحلية في اختيار شكل ومضمون سلطاتها وتشكيل هيئاتها.

من الجانب الاخر ، لابد من الاطلاع على تجربة الدولة في الغرب كونها خاضت تجارب عديدة

4 د. عبد المنعم عنوز – صوت العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بذلت من اجلها التضحيات المعنوية والمادية والوقت وخلصت كما يقول الفقيه الفرنسي جاك ريفيرو بان الدولة هي الجزء المميز في المجتمع حيث تساهم من خلال مؤسساتها في اقامة التعاضد بين افراده وتسعى الى التخفيف من الفوارق الاجتماعية بين المواطنين وتضع من الخطط والأهداف التى تخضع ممارستها لمعيار المنفعة العامة. وفق هذا ألمسار نجد الدولة قد تخلت عن جزء من صلاحياتها ومواردها المالية للمجتمعات المحلية او الاقاليمية لتحقيق هذه الغاية . من هنا ولد مفهوم اللامركزية حتى اصبحت في عرف المجتمعات المتحضرة كما يقول الفقيه ريفيرو بأنها (تمثل الفلسفة السياسية للأمة). وكما اعتبرها الفقيه جورج فيدل(بأنها مشروطة بوجود مستقل لبعض المصالح التى تعتبر بحد ذاتها مصالح عامة) . وهي لا تعني مطلقا استقلالا سياسيا ينتقص من السياسة العامة للدولة المركزية في التخطيط العام والاقتصاد وخاصة سياساتها السيادية ، انما تتحدد بضوابط الاستقلال الاداري والمالي فقط وما ينشأ عنهما من مؤسسات محلية كما يقررها القانون المختص . انها ستقود في المضمون والممارسة الى خلق ديمقراطيات محلية تكون وسيلة من وسائل التوسع وتعزيز بناء الديمقراطية الشاملة للدولة تبعا لآثارها عبر ممارسة التخطيط والتنفيذ المحلي والرقابة والمتابعة .

ان نظام اللامركزية يعني اذن تمكين الجماعات المحلية ذاتيا من المشاركة الحقيقة في ادارة المصالح المحلية. فهو في مضمونه والياته يولد حالة من تعميم التجربة الديمقراطية لسلطات الادارة باتخاذ القرارات ورسم السياسة التنموية الاقتصادية في حدودها. فهي لها بعد وعمق جغرافي وهوية جغرافية خاصة بها تهدف بالأساس الى تحقيق التنمية الشاملة منها الاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية لكافة الافراد دون تمييز او تفضيل على كل مساحة الوطن . وبتقديرنا ليس اكثر من هذا المعيار ملائمة في بلد تتنوع فيه الاعراق والمعتقدات كالدولة العراقية. ولهذا تكون ضامنة لمبدأ دستوري يؤمن تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات لكافة المواطنين اينما كانت اقامتهم في مناطقهم.

وتضمن حرية انتقاء الاولويات لمشاريع التطور الخاصة بهم. كما ان لسلطات الادارة المحلية القدرة على تشخيص الحاجة التنموية المحلية ومقارنتها مع درجة التفاوت في الاحتياجات التنموية مع المحافظات الاخرى لتقرير مستلزماتها وتفعيلها في سياسة الدولة العمرانية العامة .

ومن البديهيات بان الخلل في التنمية على مستوى المحافظات له انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي للدولة العراقية. ومبدأ اللامركزية يؤدي الى ضمان التوازن الاقتصادي والخدمي والاستقرار الامني لعموم المحافظات. وخلاف ذلك فان تردي الاوضاع الاجتماعية لأية محافظة قد يقود شرائح المجتمع التي تعاني من سوء الاوضاع المعيشية الى حالة تمرد على الواقع المتردي وتدفع الى المطالبة بإجراء تغييرات جذرية في الواقع السياسي . وقد يكون هذا الخلل سببا بإثارة الفتن في المناطق المعنية بهذا الواقع وتبلور ضررها من حيث دوافعها ونتائجها على وحدة وقوة الدولة العراقية على المستوى الداخلي والدولي، ثم تكون سببا في تعرض وحدة الدولة العراقية برواج موجبات الدعوة الى نشأة الاقاليم قبل أوانها أو التقسيم .

والملاحظ في الواقع العراقي الفعلي هو درجة التفاوت في مصادر الدخل والثروات الوطنية مما يؤدي تبعا لذلك لآثار غير عادلة النتائج الاقتصادية تنعكس على مجمل القطاعات الخدمية او

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

التربوية وغيرها . وكذلك ينتج عنها خلل في تفاوت التنمية على مستوى المحافظات فيما بينها . هذا الخلل من شأنه ان يولد صراعا نفسيا وإرباكا سياسيا للواقع الاجتماعي المناطقي ويضر بمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور بصراحة النص .من هذا الواقع فمن ضرورات اللامركزية هو تحقيق الانماء المتوازن لكافة شرائح المجتمع العراقي اينما اقامت . الا ان مبدأ اعتماد اللامركزية لابد ان يتمتع بقواعد قانونية لها حجة الاقناع والإلزام في التشريع العراقي وآليات التنفيذ الملائمة لتفعيلها .

ثانيا : القواعد القانونية لاعتماد اللامركزية وآليات تنفيذها

لا يوجد نصا صريحا في الدستور العراقي الجديد باعتماد مبدأ اللامركزية بإدارة السلطات المحلية. فهل يعني ذلك ضرورة استلهامه من روح الدستور والتشريع او الاستعانة بآثار المبادئ العامة للقانون حيث ان اهميتها دائما تكون راسخة في ضمير الامة وحكمة التشريع ومقاصده.

ونحن نرى بعدم وجود تعارض بين الدستور ومقاصد اللامركزية ، حيث اسس دستور 2005 الى اهمية وجود الجماعات المحلية كمجالس المحافظات .وكما اجاز نص المادة 106 منه ان تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية ولها من المسؤوليات الرقابية لإنجاح تجربة اللامركزية للسلطات الادارية المحلية. وكما جاء في نص الفقرة ثالثا من هذه المادة هو(ثالثاً :- ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الاموال لحكومات الاقاليم او المحافظات غير المنتظمة في إقليم .....)

وكذلك نص الدستور العراقي الجديد في المادة الاولى بان : نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق.

واستنادا لذلك فاننا نرى بان من مقاصد الديمقراطية هو تفعيل مبدأ اللامركزية لأنه ضمان التوازن الانمائي والاستقرار الامني في المحافظات غير المنتظمة بإقليم حيث يؤدي في تطبيقاته الى تعميم التجربة الديمقراطية على الادارات المحلية قبل ولوجها في نظام الاقاليم. فهل كان هذا قصد المشرع العراقي في اصدار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم (21) لسنة 2008 ؟

لقد أغفل المشرع الدستوري اعتماد هذه المرحلة الاولية لبناء سلطات الادارة المحلية وضرورة جعلها التجربة النواة التي تسبق الاخذ بنظام الاقاليم لاحقا وسكت عن النص عليها في متن الدستور. كما تجاهل حينها ايضا واقع ثقافة سلطات الادارة وفلسفتها وممارساتها للفترة السابقة لدستور 2005 . ونحن نرى بان قفز مراحل التطور لبناء سلطات الادارة ونقل الصلاحيات الواسعة لا يصح إلا عندما تكون معايير الديمقراطية في ممارستها راسخة شكلا ومضمونا في ضمير الامة ووجدانها . ومن الثابت بان التدرج في نقل الصلاحيات جاء لاحقا حتى في الدول ذات المركزية العريقة كفرنسا كجزء من التطور الديمقراطي للمجتمع بأسره . (انظر الهامش بالفرنسية)

فكيف اذن يصح اعتماد نظام الاقاليم قبل خوض تجربة اللامركزية في ممارسة السلطات المحلية ؟ ومن تطبيقات اللامركزية هو انها تبقى في الشكل والمضمون خاضعة للضوابط الدستورية التي تمنع المساس بوحدة الدولة كما جاء في نص المادة الاولى التي اشرنا اليها

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

اعلاه .
ولعل مضمون قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم 21 لسنة 2008 يفيد بان يكون مصدرا قانونيا مهما لاعتماد مبدأ اللامركزية الادارية كما جاء في النص التالي : (تكون الحكومات المحلية مسؤولة عن كل ما تتطلبه إدارة الوحدة الإدارية وفق مبدأ اللامركزية الادارية) .
وكما جاء في تعريف مجلس المحافظة :
(مجلس المحافظة: هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق إصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الأتحادية التي تندرج ضمن الأختصاصات الحصرية للسلطات الأتحادية) .
لقد كفل قانون المحافظات لسنة 2008 بإسناد مسؤولية الادارة للحكومات المحلية . ويبقى اذن على المجتمعات المحلية اختيار ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة لتحمل هذه المسؤولية لانتقاء المشاريع العمرانية المحلية ومتابعة تنفيذها وحرصها على ادارة المبالغ المالية المخصصة لها. كما تلتزم مجالس المحافظات في تشريعاتها واختصاصاتها بعدم التعرض الى احكام الدستور او الصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية كي تتمتع قراراتها بالشرعية التامة.
ومن المفيد التذكير بان نجاح تطبيق مبدأ اللامركزية يعد مرحلة متقدمة ترافق نضج الفكر الانساني عند الفرد في بناء ذاته ومجتمعه الذي هو جزء منه . وبهذا المفهوم ينبغي عند تحمل المسؤولية في الادارات المحلية التمتع بقدر كبير من الكفاءة و النزاهة والإخلاص في ممارسة الصلاحيات وتحمل المسؤوليات الادارية . وبهذه الفرضية يمكن للعراق ان يؤسس لبناء الديمقراطية ابتداءا من الادارات المحلية .فما هو واقع الحال في ممارسة هذه السلطات وما هي درجة نية ومقاصد الفرد العراقي في بناء وطنه بصدق وأمانه ؟

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

شكـــل الحكـومـــة .. سياسيـــة بامتيـــاز[5]

محتويات العدد

يمر العراق اليوم بانعطاف سياسي مهم قد لا ندرك أهميته بشكل كامل قبل أن يمضي عليه زمن لنتعرف على نتائجه ولو الأولية منها. إنه حدث سياسي كبير أن يغير العراق رئاساته الثلاث مرة واحدة, فقد تمكن القائمون على العملية السياسية ونتيجة ضغط المرجعية وما صاحبه من ضغط محلي ودولي, أن يغيروا رئاسات الجمهورية والبرلمان والوزراء. أما الرئاسة الرابعة (رئاسة السلطة القضائية) فنعتقد أنها في طريقها للتغيير الحتمي لأنها كانت مجرد أداة طيعة بيد السلطة التنفيذية.منذ اليوم الذي خرجت فيه القوات الأمريكية, بدأت الإجراءات الحكومية تسير بالعراق إلى مصير أسود على كل الصعد, حتى وصلنا حافة الانهيار أو الانهيار غير المعلن. وجاءت عصابة بسيطة اسمها (داعش) لتعلن هذا الانهيار في صبيحة 10 حزيران 2014 من خلال هجوم استمر لساعات قليلة سيطرت فيه على أكثر من ثلث البلاد، واستولت على أموال طائلة ومعدات 6 فرق عسكرية، وأحدثت شرخا كبيرا في النسيج الاجتماعي العراقي من خلال النزوح والهجرة التي طالت جميع فئات المجتمع وتلاوينه, لنكتشف أننا اليوم في زمن جديد, في ساعة صفر أخرى, أو في بداية على خط شروع جديد لبناء الدولة. فطالما تمنى البعض أن يعاد احتلال العراق, ليحظى الشعب بفرصة لبداية جديدة بعد أن يئس من التصحيح. والكلام عن الأسباب: طغيان الحكومة، والطائفية، والفساد، والمليشيات، كثير ومعروف وليس لنا رغبة بالعودة له.كتبنا قبل شهرين (دعوة المالكي للتنحي)، و(حصتنا في حكومة المحاصصة الجديدة)، و(الخروج من الأزمة الراهنة والقضاء على الإرهاب)، و(تحية لمبادرة النجيفي) لإعلانه عدم ترشحه لرئاسة مجلس النواب متمنين فيها موقفا مشابها من المالكي, وسلسلة من مقالات أخرى في نفس السياق, لكن العدو والصديق استهجن علينا آراءنا, لأن شراسة الحكومة في حينها وصلت حدودها القصوى, فمنعت وسائل إعلام كثيرة ومواقع التواصل الاجتماعي, وأرادت تكميم الأفواه, وإلغاء حاستي السمع والبصر، ومارست الاستبداد والخطف والتهديد والاعتقالات والإقصاء والإبعاد والرشوة السياسية, في ظل أوضاع أمنية واقتصادية وخدمية بائسة, تاركة المواطن في حيرة من أمره, أيدافع عن نفسه من هجمة محتملة لداعش, أو من سطو مليشياوي أو من عمليات دهم سلطوية؟! هذا هو حال الانهيار التام الذي تمنينا فيه (إعادة احتلال العراق).إنه ليس تبجحا أو فخرا أن تأتي النتائج اليوم, مثلما توقعناها قبل شهرين في سلسلة من المقالات منشورة بتواريخها في مواقع إعلامية مختلفة, بل إن ما كتبناه كان لا يتعدى كونه أمنيات كان يمكن أن لا تتحقق, وإن تحققت اليوم مقدماتها, فذلك يعني أن الهاجس بتلك الأماني (هاجس الخوف من حكومة فاشلة وفي طور التحول إلى دكتاتورية جديدة, وضرورة التخلص منها بالوقت المناسب) كان هاجسا مشتركا

5 حسين الزورائي - الدستور

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لشريحة واسعة من أبناء هذا الوطن. وما يفرحنا أن هذا الهاجس كان لدى الطبقة السياسية أيضا، وخصوصا لدى زعماء كثر من حزب الدعوة ودولة القانون, ونستطيع أن نتخيل المأزق الذي كانوا فيه وصعوبة لحظة الانعتاق التي كلف فيها العبادي بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة.تكثر اليوم عملية تبادل الآراء حول شكل الحكومة: حكومة تكنوقراط, حكومة كفاءات, حكومة رشيقة, مختلطة من خبرة وشباب. كما أن رغبة عارمة بترشيق عدد أعضائها يصطدم برغبة الحصول على امتيازاتها الواسعة تحت لافتة توسيعها لتضم الجميع... وسيكثر الحديث، وسيرفع الخجل يوما بعد يوم بمطالبات عالية الصوت بمغانم اكبر.رأينا في الحكومة الجديدة هو التالي:

-إذا سلمنا بالأمر ان الحكومة المنتهية مدتها حكومة فاشلة, فالأولى أن لا يستوزر منها وزير في الحكومة الجديدة, ما عدى حسين الشهرستاني, إذ أنه وراء الميزانيات العالية (مئات المليارات) التي بددها الآخرون طوال الأعوام الثمانية المنصرمة، وكذلك هوشيار زيباري لأدائه المميز.

-لن تغادر المحاصصة الحكومة المقبلة, وسيتم التركيز في نتائج الانتخابات (التافهة) في حساب الحصص الوزارية, لا بأس في ذلك, لكن يجب أن تكون حكومة أقطاب سياسية, لأن أزمتنا الحقيقية هي أزمة سياسية, ولا معنى لوجود كفاءات وتكنوقراط مسلوبي الإرادة, أو أن إراداتهم السياسية تملى عليهم من رؤساء الكتل والزعماء السياسيين.

- الأجدى أن تتكون الحكومة من الزعماء أنفسهم أو أقوياء منتدبين من الزعماء السياسيين. بمعنى (وهي أمنية أيضا) أن يكون علاوي والشهرستاني والجلبي ومحمود عثمان والنجيفي ويونادم كنا وبرهم صالح ونشيروان مصطفى وزيباري وإياد السامرائي وفيان دخيل وصولاغ والمشهداني وضياء الأسدي وجواد الجبوري وأحمد خلف الدليمي, وإنعام العبايجي, وغيرهم من قادة الصف الأول والثاني وزراء في الحكومة الجديدة. إن حكومة من هذا النوع لن تكون بحاجة إلى نائب رئيس وزراء, ولن يقوى فيها طرف على آخر, ولن يتمكن رئيسها أو أي وزير فيها بتمرير أجندته على الآخرين. حكومة من هذا النوع سيحترمها الشعب ودول الجوار والمحيط العربي والإقليمي والمجتمع الدولي. إنها كما أشار علاوي (حكومة أقطاب)

-الوزارات في الحكومة الجديدة, يجب أن تكون قليلة العدد: الدفاع, الداخلية, الخارجية, المالية, التخطيط, العدل, العمل والشؤون الاجتماعية (تدمج معها الهجرة وحقوق الإنسان والمرأة), التربية والتعليم العالي (وتدمج معهما العلوم والتكنولوجيا), (الزراعة والري), الطاقة (النفط والكهرباء), (الصحة والبيئة), (الصناعة والتجارة), (الثقافة والرياضة), (النقل والاتصالات), (البلديات والإسكان)

-الأمنية في حكومة رشيقة قد تصطدم برغبة البعض العارمة بالحصول على اكبر قدر من الوزارات تحت لافتة توسعة الحكومة بغية مشاركة الجميع. هذا الإشكال يمكن أن يحل باعتماد وكالات الوزارات والهيئات المستقلة وبعض المديريات العامة المهمة كحصص مثل الوزارات ولكن بنقاط مفاضلة اقل. بمعنى أن توزع المناصب كنسب وليس كأرقام. مع شرط حاسم هو نوعية الاختيار.

-أثبتت السنوات المنصرمة أن البرلمان أيضا بحاجة ماسة إلى سياسيين من الطراز الأول

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يمنحونه هيبة الصراع السياسي المتزن, كالأديب والعامري والمطلك وحسن الشمري والمساري وعدنان الجنابي وخلف عبد الصمد ومحمد السوداني والبياتي والأعرجي والآلوسي وفائق الشيخ علي وآخرين, ونأسف أننا افتقدنا صباح الساعدي ومها الدوري ووليد الحلي والهنداوي وناجحة عبد الأمير.

-وعندما يبقى بارزاني والحكيم والصدر والجعفري وبعض رجال دين وشيوخ كصمامات أمان للعملية السياسية نكون جميعا في مأمن من خراب آخر. وقريبا لنا وقفة من أمنياتنا لمهام الحكومة المقبلة، وأهمها, أن لا تأتي فقط بوزراء جدد بل أن تقصي وتبعد رعيل المعششين في العتمة من وكلاء ومدراء ومستشارين وناطقين في كل زوايا الوزارات فهم أساس الخراب.

ونتمنى أن تبدأ الحكومة بأول يوم لها، ومباشرة بعد أداء اليمين, برفع السيطرات من الشوارع الداخلية والخارجية, وإلغاء هيئة الإعلام وتحديدا غلق قناة العراقية وتسريح كل العاملين فيها.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

قراءه في عقود الخدمة الفنية لجولات التراخيص النفطية[6]

محتويات العدد

البداية :

بعد أتفاق(سان ريمون) في آيار1920م بين بريطانيا وفرنسا,تم الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ بين الدولتين,وكان العراق آنذاك من حصة بريطانيا وبلاد الشام من حصة فرنسا.مما دفع شركات النفط الكبرى من السيطرة على مساحه قدرها(192)ألف ميل مربع نتيجة امتيازات منحت في الأعوام 1925و1931و1938.

وبعد تموز1958 وتغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري,أصدرت الحكومة آنذاك القانون رقم 80في 1961/12/12,أعيدت بموجبه معظم تلك الأراضي إلى سيطرة الدولة ,بعدها تم تأسيس (شركة النفط الوطنية)في 8شباط1964 والذي منحها القانون وحدها حق استثمار النفط العراقي.

وفي حزيران عام1972تم تأميم شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة لاحقا ,مما جعل الحكومة تتحكم بكافة عمليات صناعة النفط في العراق,وأستمر الاستثمار الوطني المباشر للنفط بالتنسيق مع شركات فرنسيه وروسية وبلغارية.....الخ.

وفي الوقت الذي تقوم به الشركات الأجنبية كمقاول عام في عمليات التحري والحفر والتنقيب عن النفط الخام في حقول عديدة من العراق , تقوم شركة النفط الوطنية العراقية المتعاقدة مع تلك الشركات بعمليات التحري والحفر في حقول نفطية أخرى بكوادرها العراقية المدربة, إلا آن الفترة الماضية شهدت الكثير من الأحداث السياسية والدولية التي آثرت على إيرادات النفط العراقي , ابتداء من حرب الخليج الأولى(1980-1988)إلى حرب الخليج الثانية(1990-2003) وما تلي ذلك من تدمير للمنشآت النفطية التي رافقت دخول قوات التحالف الدولي العراق في نيسان2003م,والأعمال الأرهابيه التدميرية التي تعرض لها العراق,مما دفع الحكومة العراقية إلى البحث عن وسائل أكثر فعاليه وفي وقت قصير لتحديث وتطوير القطاع النفطي.من أجل الحصول على العوائد المالية, وبالتالي تحريك وتفعيل مفاصل الاقتصاد العراقي الناهض نحو الإمام.

6 شاكر عبد موسى الساعدي- كتابات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الشركات النفطية متعددة الجنسية :

هي مجموعة شركات كبرى مؤتلفة تؤدي أنشطتها وفعالياتها خارج الحدود الاقليميه لبلدانها,وتعمل على نطاق عالمي,ولها دور كبير في تفعيل وتطوير الاقتصاد العالمي, وقد تطور حجمها منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي ,تنفق مبالغ طائلة في مجالات البحث والتطوير النفطي,بحيث تتوزع أنشطتها في كافة أنحاء العالم تحت باب الاستثمار,معتمده على توفر الأموال الضخمة لديها ومن الائتمانات التي تحصل عليها من البنوك الكبرى,ووحدة التكامل في نشاطها سواء كان هذا التكامل ضمن الشركة الآم آو بينها وبين فروعها المنتشرة عبر دول العالم, من مرحلة البحث والتنقيب والاستخراج والإنتاج مرورا بالتكرير والنقل والتسويق ووصولا إلى التوزيع وكذلك التصنيع البتروكيمياوي.وتاريخها معروف في العراق ابتدآ من عقود منح الامتيازات النفطية عام1925,مرورا بصدور قانون التأميم عام1972,وأخيرا دخولها العراق تحت باب-جولات التراخيص النفطية-حاليا.

عقود الخدمة النفطية :

الكثير منا لا يعرف معنى جولات التراخيص ولا طبيعة وأساليب عقود االخدمة النفطية ولغرض التعريف:هي عقود لتأهيل وتطوير الحقول النفطية المنتجة والحقول المستكشفة من حيث أنتاج النفط الخام والغاز المصاحب من حقل ما بشكل تصاعدي ولفترة محدده تصل إلى سبعة سنوات , وصولا لهدف الآنتاج المطلوب وخلال فتره زمنيه من تاريخ التفعيل وليكن(450)ألف برميل يوميا,وإدامة الإنتاج لمدة 13سنه قادمة بنفس الكميه مثلا .فهي عقود مشاركه في ادارة الإنتاج,وبنفس الوقت هي عقود خدمه فنيه لزيادة الإنتاج وتطوير الحقول وفق أفضل تقنيات الصناعة النفطية العالمية ,كما مخطط لها.

و لا تمنح آلا بعد عمل مناقصات بمشاركة دوليه لشركات النفط الاجنبيه,وتتنافس الشركات عادة على أعطاء أفضل العروض . وينص في عقود المشاركة والخدمة تلك على الآتي:

1-تحديد مساحة العقد التي يشملها الامتياز كآن يكون حقل الزبير آو الرميله آو الحلفاية.

2- منح الحقوق ومدة الامتياز,قد تكون عشرين عاماً قابله للتمديد خمسة أعوام أخرى.

3- ألزام الشركات ألمنفذه بأنفاق أموال بحد أدنى معين يحدد في العقد وتسمى –التزامات الحد الأدنى- خلال تنفيذ المشغل للحد الأدنى من موجبات العمل.

4- يتم وضع خطه لتطوير الحقل ثم يجري تفصيل هذه الخطة على شكل برنامج عمل سنوي وميزانيه,الهدف منها هو تحديد الفعاليات التي سوف تنجز خلال تلك السنة وتخمين المبالغ الازمه لانجاز تلك الإعمال.

5- تشكيل(هيئة تشغيل الحقل)- *FOD*-وهي هيئه تشغيلية تمارس عملية الإشراف والمتابعة على أعمال الشركات الاجنبيه العاملة بهدف الوصول بالإنتاج إلى أعلى مستوياته,وتكون مرتبطة بالشركة المقاولة من جميع الجوانب الفنية والاداريه والمالية.هذا ما يتعلق بجولة التراخيص الأولى,إما في جولة التراخيص الثانية فيكون المشغل هو الشركة الاجنبيه ذات الحصة الأكبر في ائتلاف الشركات الفائزة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

6- تشكيل لجنة أداره مشتركه --JMC— لغرض الإشراف العام على العمليات النفطية والتحكم بها ,وتضم عادة ثلاثة أعضاء من الشركة المستفيدة وثلاثة أعضاء من الشركة الآجنبيه زائد شريك حكومي عراقي من أحدى الشركات النفطية العراقية وممثل من وزارة النفط,فيكون عدد الأعضاء ثمانية مع وجود بديل لكل منهم,وصلاحياتها تتلخص بالمصادقة على المشاريع والميزانيات وخطط التطوير والتأهيل.

7- السماح للمفتشين المفوضين الدخول إلى منطقة العقد,بعد توجيه أخطار كتابي مسبق إلى المشغل الأجنبي لغرض معاينة المنطقة وتدقيق الدفاتر والسجلات,وتقديم كافة التسهيلات لهم.

8-تكون نسبة الكادر العراقي إلى الكادر الأجنبي 85% من كادر الهيئة التشغيلية التي تدير عملية التشغيل والتطوير للحقل المستثمر.

معالجات وحلول وبدائل مناسبة:

العراق اليوم يشكل ثالث أحتياطيات نفطية في العالم بعد السعودية وإيران ,والذي يقدر بنحو(115)مليار برميل,كما يملك احتياطي من الغاز يقدر(129)تريليون متر مكعب, لذا أخذت شركات النفط الآجنبيه التنافس على عقود المشاركة في الإنتاج والخدمة الفنية لجولات التراخيص الثلاث التي أقامتها وزارة النفط منذ عام2008م ولحد ألان,والتي أسفرت عن توقيع عقود نفطية بعشرات المليارات من الدولارات مطلع عام2010م, على أمل إن يصل إنتاج النفط الخام في السنوات الست القادمة إلى اثنا عشر مليون برميل يوميا, وكانت أغلب تلك الشركات أسيويه وروسية وأوربيه , وهنا ندرج ملاحظاتنا المتواضعة على بعض ما جاء في تلك العقود,والذي نعتقد أنه يحتاج إلى مراجعه من قبل المعنيين في شركات النفط الوطنية والقائمين على تنفيذ ومتابعة تلك العقود:-

1. أن صيغة هذه العقود لها علاقة مباشره بالنفط المنتج وكميته وتاريخ إنتاجه ,ونرى أن هذه الصيغة غير عمليه ولا تحقق نتائج ربحيه للبلد,ويفضل أن تكون هذه العقود عقود خدمه مقابل مبالغ محدده لجزء من المشروع وأجزاء أخرى تنفذ تنفيذ مباشرا من قبل كوادرنا الوطنية,كعمليات نصب المعدات وتشغيلها وصيانتها.
2. تكاليف عملياتها الأنتاجيه تكون باهظة الثمن , نتيجة إستراتيجيتها المالية القائمة على التسديد بالأجل .مما يؤدي إلى رفع كلف أنتاج البرميل الواحد كثيرا,والمتأتي أساسا من تشغيل عماله اجنبيه برواتب عاليه جدا,وتوفير خدمات محليه ذات مستوى عالي,وشراء مستلزمات سلعية و خدمات استشاريه بمئات الملايين من الدولارات..
3. أن مبدأ- اجر الخدمة- الذي منح للشركات الاجنبيه والذي سوف يستمر من تاريخ الإنتاج التجاري الأول وحتى نهاية العقد ,يجرنا إلى بحث المعالجات الحسابية المختلفة لغرض التوصل إلى أرباح عادله,و تكاليف حقيقيه.
4. نجاحها في المحافظة على القيادة التقنية ,وتركيزها على السيطرة المالية وأدارتها المتفوقة ,وتنظيمها الجيد ,مع وجود أجهزه أداريه وماليه وتدقيقية متخلفة لدينا.
5. قوة المناورة والتلاعب للشركات الاجنبيه للاستحواذ على حصة غير عادله من الفوائد التجارية لعملياتها,مستغله بعض فقرات العقد التي تصب في مصلحتها.مثل أحالة مناقصات ضمن صلاحياتها إلى شركات من جنسيتها.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

6. يجري التوصل إلى الإرباح عادة باستخراج الفرق بين تكاليف الإنتاج وأسعار النفط المعلنة,وقد أدت إلى تحميل تكاليف الإنتاج مبالغ خارج رقابة الحكومة ,كمصاريف مكاتب الشركات في لندن ودبي,مما يتطلب مطالبتهم بفتح مكاتب لهم داخل العراق,كما نصت تلك العقود.
7. تحاول تلك الشركات استخدام الكثير من الرأسمال ,لكون المبالغ المصروفة تعاد إليها باعتبارها تكاليف نفطية أو تكاليف أضافية,مع استخدام القليل جدا من اليد العاملة وخاصة المحلية لأسباب فنيه,حسب ادعائهم و المبلغ المتوقع صرفه من قبل الشركات النفطية الرئيسية بحدود (150)مليار دولار خلال السنوات العشرة ألمقبله,معظمه سوف يذهب إلى شركات الحفر الامريكيه.
8. الفاصل الزمني بين عملية الاستثمار وبداية الحصول على العائدات ,حيث تمضي فتره من (2-3)سنه قبل الحصول على الإيرادات المالية.وزيادة الإنتاج تكون بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقود مع الشركات الاجنبيه وبنسبة10% وبشكل تصاعدي.
9. ضرورة آن تقوم الدولة ومن خلال الشركات النفطية المحلية بتنفيذ مسح زلزالي وتقييم المخاطر وغيرها من الدراسات الفنية قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط الأجنبية.
10. هذه العقود ستحد من دور شركاتنا النفطية العريقة وكوادرنا الوطنية الكفوءه وتحولها إلى مقاول رئيسي وزع أعماله على شركات اجنبيه وينتظر منها الأرباح, كما أنها ستهمش وتقضي على شركات القطاع ألاستخراجي الأخرى-شركات الخدمة- كشركة الحفر العراقية وشركة المشاريع النفطية, والتي هي أساسا دون المستوى المطلوب,بسبب الإهمال الفني والإداري الذي تعيشه حاليا.
11. ارتفاع أسعار كلف حفر الآبار النفطية من قبل الشركات النفطية الاجنبيه والتي تقدر ب(11)مليون دولار للبئر الواحد مقارنة بحفر بئر بنفس المواصفات في دول أخرى بقيمة (3) مليون دولار,لذا تكون خسارة العراق في عملية حفر الآبار فقط(30)مليار دولار.ومعظم عقود الحفر تلك فازت بها شركات امريكيه.أمثال ويذيرفورد وهلبرتون وبيكر هيوز.
12. كذلك عدم استخدام التقنيات الحديثة في عمليات حفر الآبار من قبل بعض الشركات التي فازت في جولات التراخيص النفطية,بالاضافه إلى إهمالها جانب السلامة البيئية والصحية.
13. لا زالت الأنابيب الناقلة للنفط الخام قديمه ومتأكله وغير قادرة على استيعاب القدرات الانتاجيه المتوقعة للنفط الخام,لكون أغلبها أنشأ في سبعينات وثمانينات القرن الماضي,مما يتطلب خلق بنيه تحتية متينة وقويه تستطيع أن تعمل عليها الشركات النفطية الفائزة بجولات التراخيص.
14. أن أكبر المشاكل التي يواجهها العراق في السنوات القادمة تتمثل في نقاط الاختناق في البنية التحتية للتصدير ,وهي مشكله يجب حلها ,وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى حاجة العراق لاستثمارات ضخمه في منشأت مثل الموانئ وخطوط الأنابيب ومرافق التخزين.
15. الحاجة إلى دراسة مكمنيه مسبقة,وعلى ضوئها يتم تحديد حفر الآبار للوصول إلى مستوى أنتاج مقبول .لأن تلك العمليات يترتب عليها كلف نفطية يتطلب من الجانب العراقي تسديدها إلى الشركات الأجنبية المتعاقدة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

16. عدم وجود دراسات مسبقة تبين الجدوى الاقتصادية من جولات التراخيص,على الرغم من كونها ظاهره جديدة وجيده وداعمة للاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر.
17. رواتب جميع العاملين الأجانب عاليه جدا مقارنة بما يدفع للعراقيين ,مما أبعد الموضوع هذا عن مراقبة الحكومة,وأتباعها أسلوب أخفاء المعلومات الحسابية أو اللجوء إلى مفاهيم حسابيه غير مفهومه لكوادرنا.
18. يجب الكشف عن جميع الحسابات المصرفية الوطنية والأجنبية التي تدفع فيها عوائد النفط والغاز ,كذلك مكافأة توقيع العقد غير القابلة للرد والتي تصل إلى أكثر من(100)مليون دولار لكل عقد تم توقيعه, منعا للفساد الإداري والمالي.
19. ضرورة تعريب العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية من قبل جهة مخوله قانونا وبأشراف مباشر من وزارة النفط,منعا للاجتهاد,وتكون المخاطبات باللغتين العربية والانكليزية كسياق عمل ثابت للطرفين.
20. لوحظ من خلال المناقصات المعلنة للشركات الأجنبية عدم تثبيت مناشىء المواد والمعدات المشتراة والمستخدمة من قبلهم,مما يسمح بجلب مناشىء غير جيده وغير معتمده.
21. أن بعض الشركات النفطية الأجنبية تتولى عملية المشتريات بواسطة دوائرها في بلدانها الأصلية وتدفع أقيماها مباشرة ,دون أية رقابه ,وخاصة فيما يتعلق بأسعار تلك المواد.
22. أحالة مناقصات خارجية إلى شركات من موطنهم بأسلوب الإحالة المباشرة دون أن تخضع للشروط التنافسية ,كذلك أحالة مناقصات محليه دون الإعلان عنها في وسائل الإعلان المعتمدة.
23. صلاحيات الشراء المخولة للطرف الأجنبي لغاية (20) مليون دولار لكل حاله وهي بحاجة إلى إعادة النظر, ووضع تعليمات مناسبة لها وعلى أساس الإعلان عبر الانترنت والصحف , والمنافسة وفق مبدأ الشفافية والوضوح ,ومن خلال لجنة عليا للشراء والتعاقد يشكل الجانب العراقي نصفها والطرف الأجنبي النصف الثاني.
24. قيام بعض الشركات الأجنبية بجلب عماله من خارج المحافظة التي تعمل بها , وهذا يؤدي أحيانا إلى إثارة حفيظة السكان المحليين في المنطقة,مما سجل ملاحظات سلبيه.مثل قطع كيبلات,سرقة بطاريات....الخ.
25. ضرورة أشراك (شركة التأمين الوطنية العراقية)كمنافس مع الشركات الأخرى الداخلة على خطة التأمين المتفق عليها مع الجانب الأجنبي.
26. جميع خطط الدولة الحالية تركز على زيادة أنتاج كميات النفط المصدر من أجل الحصول على عوائد ماليه عاليه , دون أن تكون هناك خطط لبناء صناعه بتروكيمياويه,والتي تعرف:أنها الصناعة التي تعتمد النفط ومشتقاته كمواد أوليه لإنتاج مختلف المنتجات الكيماوية...ذات الربحية العالية,كالا سمده والمطاط الصناعي والبلاستك والأقمشة النفطية.....الخ.
27. العقود المذكورة تجعل الاقتصاد العراقي يعتمد على إيرادات تصدير النفط الخام فقط مما يطلق عليه-الاقتصاد ألريعي-وبالتالي تراجع صناعة تكرير النفط وتدفق الأموال الصعبة خارج العراق ,المتأتية أساسا من بيع النفط الخام المصدر.
28. تطوير آليات عمل الشركات النفطية الوطنية فيما يخص احتساب كلف المشاريع ضمن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عقود جولات التراخيص ,لغرض الوقوف على التكاليف الحقيقة للمشروع ومنع تلك الشركات من التلاعب بكلف المشاريع.

29. أن الاعتماد على العنصر الأجنبي في أدارة وتشغيل القطاع النفطي وعلى مدى مستمر لأمر تكتنفه المخاطر الكبيرة وله أثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ,والتي سوف تظهر لاحقا.

30. أن يكون التعاون مع الشركات الأجنبية مرهون بالتكافؤ والمساواة وبما يضمن المصالح المشتركة للطرفين .فمن حق الشركات المتعاقدة تحقيق الربح المناسب,ولكن ليس على حساب المصلحة العليا للعراق.

31. ضرورة الاستثمار وبشكل مكثف في أعداد وتطوير وتدريب وتأهيل الكوادر النفطية العراقية علميا وعمليا,وتقديم الدعم المادي والمعنوي بكافة صوره للأكاديميات والمعاهد النفطية العراقية.

32. المستفيد الأول من هذه العقود هم كبار الموظفين في الشركات النفطية الوطنية, من خلال تمتعهم بالايفادات والدورات التطويرية التي تقيمها الشركات النفطية الاجنبيه خارج العراق,وهي أساسا مدفوعة الثمن من أموالنا, ناهيك عن تمتع الموظفين المنسبين مع الشركات الاجنبيه بالامتيازات المالية من رواتب ومكافآت مقارنة بالآخرين الذين أصبحوا متفرجين ليس غير.

وأخيـــــرا :

أن استمرار أنتاج النفط بمعدلات عاليه سوف يؤدي إلى حرمان البلد من أمكانية التحول إلى مرحلة- ما بعد النفط – وما يتطلبه ذلك من أيجاد البدائل وتحقيق نمو اقتصادي كبير,كذلك نضوب هذه الثروة بسرعة قياسيه ,وبالتالي حرمان الأجيال القادمة منها . أننا مطالبون الآن أدراك هذه الحقيقة ,وأن نستخدم النفط بالصورة المثلى ,لتحقيق طموحاتنا الآنية في بناء مجتمع صناعي متطور,بما يضمن العيش الكريم لجيلنا الحالي والأجيال القادمة بعون الله تعالى, والعراق اليوم يحرق نحو نحو (700) مليون قدم مكعب من الغاز يوميا في الحقول الجنوبية فقط . وبموجب عقود الخدمة تلك فانه لايجوز إحراق الغاز , بل لابد من بناء منشآت معالجة للاستفادة منه محليا أو تصديره خارج العراق.

شركة نفط ميسان

مدير حسابات اقدم

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

عندما تستخدم "الوطنية" لخداع المواطنين [7]

محتويات العدد

لا اعتقد ان شعوباً ضحت كشعوبنا من اجل اوطانها، رغم ذلك ما زال المواطن يجلد باسم "الوطنية" التي افرغت من محتواها واصبح هدفها، في اغلب الحالات، الدفاع عن الحاكم والمسؤول.

خسرنا فلسطين، وهُزمت جيوشنا، ولم نخجل، ولم نعترف بضعفنا، ونصلح أحوالنا الذي أساسه، التوكل على الله سبحانه، وتغييب الشعب، واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، بل بقينا ننفخ ابواق النصر، دون تهيئة شروطه.. وسقطت عروش "مرحلة الاستقلال"، وجاءت انظمة "مرحلة الوطنية".واستمرت هزائمنا.. نخسر الانسان والضحايا وفرص الحياة، ونزداد تفككاً وانقساماً.. نخسر الارض واخرها الموصل، وغيرها الكثير.. ونخسر كرامتنا وامننا، رغم ذلك ندعي الانتصارات والبطولات.

الوطنية ان جردت من المواطن وحقوقه وارضه وحياته وامنه وتقدمه تتحول الى أفيون لخداع المواطنين والشعب. فالوطنية الحقة هي عندما يشعر المواطن بحريته في وطنه لا في معسكرات وبلدان اللجوء.. وعندما يعتاش المواطن من مصالح بلاده لا من الهبات الاجنبية.. وعندما يتجول في ارض بلاده حراً كريماً، وليس سجيناً في وطنه، تمزقه الهويات الطائفية والتقسيمات الاثنية والحروب الاهلية، والاعمال الارهابية و"الميلشياوية"، كما جرى في "ديالى" مؤخراً، وفي "سبايكر" قبلها، وعشرات الاعمال اليومية التي تسترخص دماء المواطنين.. الوطنية هي توفير الامن وحماية الحقوق والدفاع عن الحريات..وهي تقدم التعليم والطب والعلوم والادارة والسكن ومكافحة التخلف والفقر والبطالة والارتقاء بحياة المواطن الى حياة المواطنين في الامم الراقية. فالوطنية ستبقى مثلومة ان لم ترتبط بالمواطن. ستبقى ناقصة، بل أكذوبة، ان عزلت نفسها عن المواطن ومصالحه وحقوقه ومستقبله.

الوطنية ليست الموت من اجل الوطن مجرداً.. بل العيش الحر الكريم في وطن، ندافع فيه حتى الموت عن نظام يكتسب سلطاته وسيادته من المواطنين.. ونحمي حقوقاً ومكتسبات وثوابت دينية ووطنية يتمسك بها الشعب امام اي عدوان محلي واجنبي.. الوطنية هي ليست في كثرة صناعة الاعداء الداخليين والخارجيين، بل هي في مراكمة الصداقات التي تستجذب القدرات والموارد المشروعة، لتكون إضافة كمية ونوعية لرقي وأمن وتقدم بلداننا.وتجعل قيمة الانسان والمواطن وحقوقه وحرياته هي القيمة العليا التي توضع في خدمتها كل مؤسسات الدولة والمجتمع، وكل القوانين والتشريعات.

في بعض الدول، عندما تسأل شرطياً او عسكرياً امراً ما، يقوم بتحيتك تعبيراً، انك الآمر، وان الدولة ورمز قوتها مسخرة لخدمتك كمواطن.

---

[7] عادل عبد المهدي - المواطن نيوز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تشكيل الحكومة.. انقاذ البلاد وإلا استمرار الازمات

سيرفض"الشريك الاول" التهديدات المستمرة لزعاماتهم ومناطقهم، ولن يقبلوا التهميش او القتل على الهوية او الاعتقالات العشوائية، وقس على ذلك.
وسيرفض"الشريك الثاني" ان يتحول دور السلطة الاتحادية الى مجرد حاجز ومعرقل لسياسات الاقليم واجراءاته.. ففي كل موازنة يعاد مناقشة الـ17%، رغم انها بعد طرح النفقات "السيادية والحاكمة" ستكون بحدود 10%، وهي اقل من الـ13% قبل 2003.. او قطع الرواتب لخلافات حول الملف النفطي، وقس على ذلك.. وسيرفض "الشريك الثالث"من جهة ان يقدم يومياً عشرات الضحايا والتهجير الجماعي نتيجة العمليات الارهابية التي تجد حواضنها في المناطق الاخرى، حيث يرفع السلاح بعناوين مختلفة، ومنها تغطية عمليات "داعش".. ومن الجهة الاخرى ان لا تُطمأن الحكومة الاتحادية، ان صلاحياتها الحصرية معمول بها في الموارد النفطية والمنافذ الحدودية، ويعطل عمل الحكومة، عند الازمات والخلافات، وقس على ذلك.وهكذا الامر مع بقية الشركاء.
ان رئيس الوزراء المكلف لن يتنازل، او يتعسف في شيء، ان اعطى حقاً دستورياً، او طالب بتنفيذ الالتزامات والواجبات.. والاطراف الاخرى لا تفرض شروطاً متعسفة ان طالبت بحقوق، وتنفيذ واجبات، يقرها الدستور. لهذا ضرورة احترام ما هو حق وواجب دستوري وبكل حسن نية، وعدم قسر التفسيرات المجحفة لاي طرف.
سيجد الشركاء ان الحقوق والواجبات هي للجميع وعلى الجميع.. فالفيدرالية واللامركزية حق للجميع.. والنفط والغاز وواردتهما هي ملك الشعب في كل محافظاته واقاليمه.. والامن والحريات والحقوق الفردية والجماعية هي لكل المواطنين.. وتصفية موروثات ومظالم النظم السابقة، او المظالم اللاحقة يشمل الجميع، وقس على ذلك.
ان اعداد منهاج حكومي، يتضمن المحاور الاساسية لتجاوز الانحرافات والاخطاء المتبادلة امر مهم للبدء بعهد جديد يستثمر المتحقق ويتجاوز التعطيلات والانحرافات. ولعل النقطة الجوهرية، هي ان شركاء الوطن باطيافهم والوانهم المختلفة، هم شركاء حقيقيون في القرار الامني والسياسي والاقتصادي وسياسات البلد الاساسية، في اطار مؤسسات وتوازنات حددها الدستور.. والتي لم تفعّل اما لعدم استكمال القوانين المطلوبة، او بسبب سياسات الاستفراد والتجاوز او التعطيلات المتبادلة.
فابناء الوطن جميعاً من القوات المسلحة والبيشمركة وابناء العراق والحشد الجماهيري والعشائر يتحدون اليوم في جبهات القتال ضد "داعش".. والامر الطبيعي ان يتعزز اتحادهم في حكومة وحدة وطنية، تنقذ العراق وتمنع تفككه، وتضعه في طريق الخلاص والانطلاق.

حكومة العراق.. ام حكومة لعراق

منذ التأسيس والحكومات المتتالية عاجزة عن تمثيل مجموع الشعب والساحات..
مما ولد حساسيات وشكوكيات متبادلة ومتراكمة.. وللاسف الشديد فان الظروف والسياسات بعد 2003 ازدادت الحساسيات، المعطلة للعراق ككل ولكل ساحة على حدة.
والان ونحن امام تشكيل الحكومة ومنهاجها، يجب ان يقرر اصحاب الشأن، هل النوايا عازمة

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

(النوايا وليس اكثر حالياً) على قيام حكومة لكل العراق.. او مجرد حكومة لجزء من شعبه وجغرافيته.. ليخرج الباقي من اهتماماتها.. ولتتعامل معهم ويتعاملوا معها بمنطق الاعداء. يعتقد البعض،ان منتهى الاخلاص هو التعصب لمصالح الساحة مجردة عن مصالح بقية الساحات.. لتكون لغته التعصب والتطرف ورفض الاخر.. وهي اللغة التي تراكم الحساسيات، وتعجز عن تقديم الحلول الناجعة.. لا للساحة مجردة ولا للبلاد.. فتسود سياسات التعطيل وحجز الطريق.. ليخرج الجميع خاسرين.. مشتكين وناقمين.

آن الاوان، ان نعي حقيقة تمثل حبل النجاة للجميع.. انه دون التعرف على مصالح الساحات الاخرى سيكون من المتعذر تعريف مصالح الساحة الواحدة.. ودون تحقيق منافع بقية الساحات سيكون من المتعذر تحقيق منافع الساحة الواحدة. فعندما يكون الهدف تشكيل حكومة العراق، وليس حكومة لعراق، اي عراق، فان اضرار طرف ستكون ضرراً على الجميع، ومنافع طرف ستكون منفعة للجميع.. اذ يعني الفريق المنسجم القوي، ان تسجيل لاعب لهدف، هو انتصار لكل اللاعبين والفريق.. وتسجيل هدف على الفريق هو خسارة لكل اللاعبين والفريق. فمنطق تشخيص المصالح الخاصة دون معرفة المصالح العامة هو قصر نظر وجهل بمصادر الضعف والقوة.. واغفال المصالح الخاصة والبقاء في العام هو السير بدون خارطة في حقل من الالغام. اذا تركنا جانباً نظرية، العراق بلد مصطنع، والذي تكذبه حقائق التاريخ، واذا اردنا العيش في عراق قوي، متحد وجديد، فلابد ان ينتهي عمل قانون العراق العثماني، والصفوي، وسايكس-بيكو، والبريطاني، والامريكي.. ليكون اي ظلم على ساحة ظلماً للعراق كله.. واي قوة لساحة قوة للبلاد كلها.. واي خطر على العراق خطراً لساحاته.. وان تكون منافع العراق وقوته للساحات كلها. هذه هي المباني والعلاقات التي تمتلك مقومات النجاح عبر النظام الديمقراطي التعددي الاتحادي، او اي نظام يرتضيه العراقيون، بما يخدم جميع مواطنيه وجميع ساحاته.. والذي يمتلك إمكانيات التناغم والتعايش والارتقاء مع فضاءاته الإقليمية والعالمية.

المؤتمر الصحفي.. خطوة اولى ناجحة للدكتور العبادي

كان رئيس الوزراء المكلف موفقاً على اكثر من صعيد في مؤتمره الصحفي مساء الاثنين المنصرم..

خاطب بعقله وليس بإصبع التلويح والتهديد عقل العراقيين، وهذا أمر مهم لرئيس وزراء العراق، كل العراق.. فمنطق استغلال الحساسيات وإثارة الضغائن وركوب موجة ساحة ضد غيرها، او الخضوع لاملاءات ساحة على حساب غيرها، لم يثمر سوى الضعف والانقسام والاقتتال.. فالتأييد المتصور في مرحلة ما، يقود لتنازلات وصفقات فاشلة في أخرى..ولمراكمة الأزمات والتعيش عليها، دون تقدم وحلول مقبولة.. مخالفاً العهد والأمانة لرجل الحكومة الاول.. الذي يجب ان يضع الدستور والقانون ومصالح البلاد وخدمة المواطنين نصب عينيه.. دائماً وابدا.

المهمة صعبة لكنها ليست مستحيلة.. فالعراق يمتلك الطاقات، وتتعاضد لانتصاره القوى الداخلية والخارجية.. و"داعش" بدل ان تهزمنا او تمزقنا، وحدتنا وتدفعنا لاستثمار مصادر قوتنا.. و"العبادي" يعلم ان مواجهة المطالب والاختلافات تبدأ، ببناء الثقة وشراكة الاقوياء الذين يستطيعون اتخاذ قرارات شجاعة تحتاجها البلاد.. بالتأكيد لا يمكن لمؤتمر صحفي ان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يطمئن كل الاطراف، او ان يجيب على كل التساؤلات.. ولاشك ان هناك قلقا مشروعا لدى كثيرين.. لكن الأهم هو ان رئيس الوزراء المكلف تقدم خطوة نحو الآخرين.. وعلى إخوانه وشركائه ان يتقدموا خطوات، ليسمعوا منه طيباً، وليسمعونه طيبا.. ليبنوا جميعاً قواسم مشتركة، وليس جبهات متصادمة.. فالكثير من القضايا لا يمكن حلها الا بتعاون كل الاطراف.. وبتهيئة الظروف التي تساعد على حلها. ولا نعتقد ان احداً يتوقع منه حلولاً سحرية، وهو ما زال في فترة التكليف بدون صلاحيات.. فالإجابات الواضحة والرؤى المتكاملة النهائية لن تتحقق الا جماعياً.. لتكون التعهدات والالتزامات والفوائد جماعية ومشتركة.

قديماً قال الشاعر: فان النار بالعودين تذكى.. وان الحرب اولها كلام.

ونقول اليوم: فان النار بالكفين تطفى.. وان السلم اوله كلام

بداية جيدة للمصافحات المتبادلة، ستتطلب يقيناً خطوات اخرى.. حيث يتعاون الجميع لتقديم حلول ستقود يقيناً الى اعادة الامن للبلاد.. وحل المشاكل المعلقة سواء بين مؤسسات الدولة وقوانينها وتكييفها وفق الدستور ومصالح الوطن والمواطنين.. او بين المكونات وتوفير عوامل القوة لكل مكون في امنه ومصالحه ومستقبله.. ليتفرغ الجميع للقضايا الخدمية والانمائية والاعمارية والتي صبر وضحى المواطنون من اجلها.. والتي نمتلك كافة مقوماتها لو حكمنا العقل والرشد والمنافع المتبادلة في سلوكنا.

تشكيل الحكومة، بين الأهم والمهم

هناك اعتقاد سائد ان المشكلة هي في الخبرة واستقلالية المرشحين.

وهذا صحيح جزئياً. فقد تولى كثير من الوزارات مستقلون وتكنوقراط.. فلم يعملوا اكثر من زملائهم السياسيين.. فهناك بجانب الرجال، حقيقة اعظم تتطلب المعالجة، وهي طبيعة الدولة، وواقع الساحات السياسية.. وإلا ستسهلك الدولة الرجال، او يستهلكونها، ويعيدون إنتاجها المتهافت.

تأخرت عملية الانتقال، ووقعنا في معادلة سيئة.. فالدولة الاحتكارية الريعية اقتصادياً، تستتبع بالضرورة نظاماً سياسياً دكتاتورياً،بقدراته التنفيذية وشمولية دماره، والعكس صحيح.. والاقتصاد الاهلي القوي، ودولة الجبايات يستتبع بالضرورة نظاماً سياسياً ديمقراطياً مؤسساتياً، والعكس صحيح.. اما بقاء الدولة الاحتكارية الريعية، مع انتخابات وحريات واحزاب، فنتيجتها الفوضى والمحاصصة وهدر الاموال "السهلة" والفساد والانحباس. بقاء معادلة الدولة، واستحواذها على الاصول والمصالح والأرزاق والطموحات، وخنق مساحات الاقتصاد والنشاطات الاهلية..وعدم قلب المعادلة ليرتقي المجتمع باصوله وحقوقه ومصالحه ومنافعه ومبادراته، ليصبح وزنه الاكبر والاساس،معناه التكالب،المشروع واللامشروع، على الدولة، سواء عبر حزب واحد، او أحزاب. هنا أس المشكلة.. وهذه تتطلب إرادة رجال دولة، ورأي عام.. وهو ما تحجزهما لدرجة كبيرة، طبيعة القوى السياسية.. التي لم تبدأ معظمها بالإصلاحات المطلوبة، للانتقال من عقل وممارسات المعارضة، الى عقل الدولة والحياة الدستورية ومبانيهما.

في المعارضة تتقدم المركزية وبطولات القادة وحديدية التنظيم على المؤسساتية والديمقراطية.. اما عندما يتحول المحكومون لحاكمين.. في بلد ونظام تحتكر الدولة كل مقدراته، فان الحزبوية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والمحسوبية والفئوية تصبح المعبر الوحيد للوصول لمواقع الدولة، اي المواقع شبه الوحيدة لتلبية الطموحات، فلا شيء اخر خارجها تقريباً.
قد يأتي وزير مخلص ومهني.. فتطوقه"مافيات" الوزارة،وطلبات محازبيه الذين دعموه،ليدعم تعييناتهم وعقودهم ومصالحهم.. والذين كغيرهم لا حقوق لهم خارج ما تمنحه الدولة. من هنا تتراجع أهمية الأسماء، امام أهمية البناءات، وتوفير عزم وخطط جدية، ما زال ضعيفاً، لمأسسة الدولة وترشيدها والحرص على دستورية قوانينها ونظم خدمتها.. لتتغير الحكومات بمعدل السنوات.. وتتغير الدولة بمعدل العقود.. لا يتغير موظفوها مع هوية الوزير القادم. وهذه مبان لن تتحقق ما لم تجد الاحزاب مستقراتها وعوامل قوتها في المجتمع المزدهر المتنامي، وليس في الدولة الريعية.. وما لم تؤسس الاحزاب لعقل الدولة ولتقاليد عمل ديمقراطية مؤسساتية، قادرة على انتاج الرجال والنساء الحزبيين او المستقلين، من السياسيين والتكنوقراط، لا فرق.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء